Document: EB 2016/119/R.31
Agenda: 16
Date: 16 November 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

الإطار المقترح لمرافق جديدة للتمويل: تعزيز الدور التحفيزي للصندوق في تعبئة الموارد لأغراض التحول الريفي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Luis Jiménez-McInnis
مدير مكتب الشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2705 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

Nicole Carta
رئيسة فريق
وحدة القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية
رقم الهاتف: 0546 963 212 1+
البريد الإلكتروني: n.carta@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة عشرة بعد المائة
روما، 14-15 ديسمبر/كانون الأول 2016

للاستعراض

الإطار المقترح لمرافق جديدة للتمويل: تعزيز الدور التحفيزي للصندوق في تعبئة الموارد لأغراض التحول الريفي

أولا – مقدمة

1- في هذه المرحلة الحاسمة، حيث يسعى شركاء التنمية لتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها بموجب أهداف التنمية المستدامة، يبني الصندوق على تعاونه مع الجهات الفاعلة التي تتشاطر معه الالتزام بتحويل الزراعة والمناطق الريفية والنظم الغذائية. ولتحقيق هذه الغاية، يضع الصندوق نفسه في موضع ميسر الحوار ومحفّز الإجراءات الرامية إلى زيادة الاستثمارات في التأقلم مع تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، والتغذية، وسلاسل القيم الشمولية، والوصول إلى التمويل في المجتمعات الريفية. وستمكن هذه الفرص الجديدة الناشئة الصندوق من الاستفادة من المزيد من النهج الابتكارية من الشركاء الجدد، والحصول على التمويل المشترك من مصادر جديدة، وتحري آليات مختلطة على مستوى المشروعات.

2- في أعقاب القرارين اللذين اتخذهما مجلس المحافظين رقم 166/د–35 و186/د–38، والذي فوّض بهما الصندوق لتحري نطاق زيادة التمويل من خلال آليات ابتكارية ومن مصادر أخرى، أطلق الصندوق مبادرته لتعبئة موارد إضافية. وفي السنوات الأخيرة، أدخل الصندوق عددا من آليات تعبئة الموارد الجديدة، بما في ذلك المساهمات التكميلية غير المقيدة لأربعة مجالات مواضيعية بموجب التجديد العاشر لموارد الصندوق، وقرض من مصرف التنمية الألماني قدره 400 مليون يورو، وبعد ذلك تم وضع إطار للاقتراض السيادي. وستجرى في المستقبل القريب دراسة جدوى للاقتراض من الأسواق، بما يتماشى مع هذه الجهود.

3- في أوائل عام 2016، وبموجب مبادرة تعبئة الموارد الإضافية هذه أيضا، أولت الإدارة أولوية لتحري المزيد من الفرص ذات المغزى للتحديد والسعي للحصول على تمويل من شركاء إنمائيين جدد، بما يتعدى الدول السيادية، وعلى وجه الخصوص من المؤسسات الخيرية. واستجابة لذلك، أجرى مكتب الشراكات وتعبئة الموارد دراسات تقديرية للفرص المجدية، ودعم مجموعة عمل داخلية لخلق مبادرات عديدة جديدة مصممة لمناشدة الشركاء من هذه المؤسسات الخيرية. ومن خلال هذه العملية، أخذت المبادرة بعين الحسبان خبرة الصندوق التي اكتسبها مع حسابات الأمانة، مثل حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وحساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، وحساب أمانة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وصندوق غزة والضفة الغربية؛ إضافة إلى تدابير الأموال التكميلية متعددة الجهات المانحة، مثل مرفق تمويل التحويلات، ومنصة إدارة المخاطر الزراعية، وبرنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا.

4- الغرض من هذه الوثيقة هو إبلاغ المجلس التنفيذي بجهود الإدارة في هذا الصدد. وكما توفر الوثيقة أيضا استعراضا لمشهد أو لسياق تعبئة الموارد من المؤسسات الخيرية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال التنمية، كما أنها تسلط الضوء على المجالات الرئيسية لاجتذاب وتعبئة تمويل جديد للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق، وهي تضع إطارا مقترحاً لتوجيه الصندوق في مضيه قدما في نهجه في تعبئة الموارد. ويعرض الذيل مرافق التمويل الجديدة التي ستوفر كلا من الموارد الضرورية التي تشتد

الحاجة إليها وفرص جذابة لإرساء الشراكات مع هذه المؤسسات الخيرية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنمائية.

ثانيا – التقييم الإجمالي والمشهد العام للشركاء

5- تتمتع معظم المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى بعلاقات مسهبة مع الجهات المانحة بما يتعدى دولها الأعضاء. فالبنك الدولي مثلا، الذي أنشأ مجموعة استشارية رفيعة المستوى من رؤساء هذه المؤسسات، تمكّن من جلب 1 مليار دولار أمريكي من المساهمات إلى حسابات الأمانة الخاصة به على مدى الفترة 2008-2013 من أكثر من 80 مؤسسة خيرية. وبالإضافة إلى التمويل، فقد عزز البنك الدولي أيضا من شراكاته بشأن التعلم والمعرفة، وتقاسم البيانات والمشروعات المشتركة. وفي عام 2015، تلقى صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) حوالي 30 بالمائة من تمويله الإجمالي من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وفي العام الماضي، وبشراكة مع مركز حفظ الطبيعة وشركة Dow Chemical، أطلق مصرف التنمية للدول الأمريكية ما يعرف بمبادرة AgroLac 2025، وهي عبارة عن منصة للتمويل متعددة الجهات المانحة، تجمع جملة واسعة من الجهات المانحة في القطاعين العام والخاص لدعم الممارسات الزراعية المستدامة ونظم الأسواق في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومع أن هذه المنظمات تمتلك هياكل منمّقة وموظفين قادرين على التعبئة على هذا المستوى، فإنها قد وفرت نماذج ودروس هامة يمكن للصندوق أن يتعلم منها.

6- وفيما يتعلق بالمؤسسات الخيرية، وفي أوائل عام 2016، أجرى مكتب الشراكات وتعبئة الموارد عملية لدراسة المشهد العام لتحديد المؤسسات الخيرية العالمية التي تقدم أفضل الفرص للشراكات، استنادا إلى تواؤم الأولويات الاستراتيجية والجغرافية. وقد استعرضت هذه الدراسة 265 مؤسسة خيرية عالمية، وخرجت بنتائج للسعي للشراكة مع حوالي 20 منها. وقد بدأت المبادرة بالفعل بمحاولة الوصول لهذه المؤسسات لتحري مجالات الاهتمام المشترك والفرص المشتركة. ويتمركز الدعم الأولي على عدد من المبادرات الأساسية، كما سيسلط الضوء عليه أدناه.

ثالثا – المجالات الرئيسية لتركيز اجتذاب وتعبئة المؤسسات الخيرية وغيرها من الشركاء الإنمائيين

7- مع أن المؤسسات الخيرية بقيت تقليديا بعيدة عن السياق العام للسياسات العالمية والمحافل متعددة الأطراف، إلا أن أهداف التنمية المستدامة بدأت تنجح في جمع المزيد من هؤلاء الشركاء الأساسيين وجلبهم إلى مائدة النقاش، والمساعدة على ضمان نهج متسق لتحقيق جدول أعمال 2030. وساعد ذلك إلى حد ما وجود المنتدى الخيري الخاص بأهداف التنمية المستدامة، وهو عبارة عن شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز العمل الخيري ومستشاري مؤسسة Rockefeller، والذي يسعى إلى تشجيع الأعمال الخيرية، والأمم المتحدة، والحكومات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على التعاون بصورة أوثق بين بعضها البعض؛ والتحول من عقلية القطاع الخيري إلى نهج أكثر شمولية؛ واستقطاب التأييد بأهمية فهم البيانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والترويج للمساءلة في قطاع الأعمال الخيرية.

8- وبناء على هذا التوجه، فقد حدد الصندوق عددا من المؤسسات ذات التركيز الدولي الموجودة في أمريكا الشمالية، وأوروبا، والشرق الأوسط، وآسيا، وفي الاقتصادات النامية بصورة متزايدة، للعمل على المجالات الجوهرية في مهمة الصندوق. وأما المواءمة التي تحظى بأكبر قدر من الأولوية فهي الصمود في وجه تغير المناخ والبيئة، والتمكين الاقتصادي للنساء، والأمن الغذائي والتغذية، والحد من الفقر، والتنمية الزراعية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، والسياقات التي تعاني من الهشاشة. وتسعى هذه الصناديق المعروفة تقليديا بتحديد النهج الابتكارية وتمويلها تمويلا أوليا، بغرض التطرق لأكثر التحديات خطورة في المجتمعات، إلى إيجاد شركاء لمساعدتها على أخذ هذه النهج والتكنولوجيات الناجحة وتطبيقها على نطاق واسع. وضمن هذه العدسة، فقد حدد الصندوق عددا من نقاط الدخول الرئيسية التي قد تلقى آذانا صاغية في أولويات هذه المجموعة الفريدة من نوعها من الشركاء، مع القيام في الوقت نفسه بخدمة ودعم الأهداف المحددة في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025.

9- بادئ ذي بدء، وفيما يتعلق بدعم عملية التنمية التي تتم قيادتها على المستوى الوطني، فإن الصندوق بصدد إطلاق برنامج عالمي لإرساء الشراكات مع أحد هذه المؤسسات الرائدة أو أكثر، التي تلتزم بالمساعدة على بناء جيل جديد من القيادات المحلية. وسوف يتعاون الصندوق مع الشركاء من هذه الصناديق التي ترعى برامج لمنح دراسية عالمية للتعليم العالي من خلال توفير فرص للعمل المهني في مكتب من المكاتب القطرية للصندوق بعد استكمال الحصول على الدرجة التعليمية. وسيعزز برنامج السبل المهنية من أثر برامج المنح الدراسية من خلال إضافة عنصر الخبرة المهنية إليها، وبالتالي توفير فرصة للنمو والتطور الشخصي للجيل القادم من القادة في البلدان النامية.

10- ثانيا، تم تحديد زيادة قدرة الصندوق على تحديد الابتكارات التي تستجيب للمعوقات التي يواجهها السكان الريفيون، واختبارها وإدراجها ضمن المشروعات التي يمولها الصندوق كعامل حاسم لنهج أكبر وأفضل وأذكى، كما حدده الإطار الاستراتيجي للصندوق. وبالتالي، وبشراكة مع مجموعة جوهرية من المؤسسات الريادية، سوف يخلق الصندوق نموذجا جديدا للتعاون مصمماً لتعظيم الابتكارات والنهج الناجحة التي احتضنتها هذه المؤسسات من خلال حافظة الصندوق. ومن خلال صندوق التعجيل، سيستخدم الصندوق حجم ونطاق برنامج عمله العالمي كسبيل لتسريع وتوسيع نطاق استخدام النهج والتكنولوجيات الابتكارية لأغراض التنمية الريفية.

11- علاوة على ذلك، سيستفيد الصندوق من مرافقه وأدواته الموجودة كطريقة للتعاون بصورة أوثق مع المؤسسات الخيرية. ولدى الصندوق بالفعل عدد من برامج تجميع الأموال التكميلية وحسابات الأمانة التي يمكن أن تجتذب الشركاء المهتمين من هذه المؤسسات والذين يستهدفون نفس الأولويات. ومن بينها، برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ومرفق تمويل التحويلات، ومرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي، وذلك بتوفير آلية تعاونية فعالة لهذه المؤسسات بشأن التأقلم مع تغير المناخ، والتحويلات، والشتات في العالم، وتحسين المخرجات الإنمائية في السياقات التي تعاني من الهشاشة.

12- وأخيرا، فإن الصندوق بصدد تطوير صندوق لتمويل الاستثمارات في أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للاستفادة من حافظته الفريدة من نوعها من منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة، ولاستقطاب التأييد من القطاع الخاص. وسيقوم الصندوق بتمويل مشروعات الأغذية

الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم بصورة مباشرة من خلال القروض والاستثمارات في الأوراق المالية. وسيستهدف شريحة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تخدمها المصارف وصناديق الاستثمار الموجودة حاليا بصورة كافية. كذلك يُتوقع إنشاء مرفق للمساعدة التقنية لتوفير خدمات مشورات الأعمال، وبناء القدرات، ودعم الوساطة والتوسط في الشراكات بين منظمات المزارعين والمشروعات الريفية الصغيرة والصغرى بحيث يتيسر وصولها إلى صندوق الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

13- وفي الوقت الحالي، فإن الصندوق بصدد إطلاق برنامج السبل المهنية وصندوق التعجيل بموجب مبادرة تعبئة الموارد الإضافية كنقاط دخول لإرساء شركات أوثق مع المؤسسات الخيرية من خلال الأموال التكميلية. إضافة إلى ذلك، فإن صندوق الاستثمار في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم هو الآن قيد الإعداد. وتعرض الذيول أدناه معلومات إضافية عن هذه المبادرات.

رابعا – إجراءات لتعبئة الموارد من غير الدول الأعضاء ومن شركاء التنمية الآخرين

14- المجلس التنفيذي هو الهيئة المخولة باتخاذ القرار بشأن قبول إدارة الأموال التكميلية، وما يتعلق بها من شروط وقيود. وقد قرر المجلس تفويض جزء من تلك السلطة إلى رئيس الصندوق، أي استلام وإدارة المنح من أي مصدر لتمويل مشروعات الصندوق الجارية، ومن الدول الأعضاء لتمويل دراسات وأنشطة المساعدة التقنية قصيرة الأجل ذات صلة بعمليات الصندوق، وغيرها من الأوضاع المشابهة، كما هو محدد في الوثيقتين EB 1986/28/R.47 و EB 1987/30/R.28 على التوالي.

15- لن يموّل برنامج السبل المهنية ولا صندوق التسريع ولا صندوق الاستثمارات في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم أيا من المشروعات الجارية التي يدعمها الصندوق بصورة مباشرة، وستعرض جميع المساهمات المقترحة بمنح من الشركاء من المؤسسات أو غيرها من المصادر من غير الدول الأعضاء التي قد تتبلور نتيجة للمبادرات المذكورة أعلاه، على المجلس التنفيذي أولا للتفويض بها. واستنادا إلى الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد حتى تاريخه، تعتزم إدارة الصندوق العودة إلى المجلس التنفيذي لتطلب منه التفويض باستلام مساهمات من الجهات المانحة ومن هذه المؤسسات الخيرية، والإبقاء على رسوم الأموال التكميلية لمبادرة من هذه المبادرات أو أكثر من ذلك في بداية عام 2017.

16- وسيُضَم تحديث عن التقدم المحرز في تطوير هذه المرافق التمويلية الجديدة في استعراض حول الأموال التكميلية المستلمة والملتزم بها والمستخدمة مما يتم عرضه سنويا على المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول. وبناء على الخبرة الناشئة في إنشاء مثل هذه المرافق، سيجري استعراض الحد الذي تيسر فيه الإجراءات الحالية الرامية إلى قبول الأموال التكميلية من دور الصندوق في تعبئة الموارد، وستعرض أية خيارات لتعزيز أية إجراءات للنظر فيها.

Professional Pathways Programme

There are several key philanthropic-led efforts providing university scholarships to young people from economically disadvantaged communities in developing countries who have demonstrated academic talent and a potential to lead. Often however, graduates return to their home countries with excellent academic qualifications and perhaps internship knowledge, but little or no professional work experience, making the transition to a fulltime professional career challenging.

IFAD, through its decentralization strategy, has established 40 country offices to date, and seeks to bring that number to 45 offices. In addition to programme management and supervision, staff in these offices are strongly engaged in country level policy dialogue and partnership brokering, creating a dynamic professional environment with interaction among a diverse constituency. With additional human resource capacity, IFAD could achieve even greater results at country level.

IFAD is therefore creating the Professional Pathways programme, by which it will provide constructive and challenging three-year professional work experiences in its country offices to high-potential recent graduates of global scholarship programmes. By partnering with foundations that are dedicated to increasing access to education and employment to young professionals from developing countries, IFAD will help to ensure that young talent is getting the full spectrum of training, exposure and support needed to become the next generation of leadership.

Opperating through a competitive process, applicants will have been pre-screened as a result of the scholarship programme selection process. Technical skills would be matched with IFAD's human resource needs in its country offices. Selected candidates will start at IFAD headquarters for six months to fully integrate into the organization, before spending two to three additional years in IFAD country offices – first in a country office outside of their own nationality to foster learning, followed by an additional 18 months to two years in their own country. Exposure to the diversity of operational, programmatic, technical, legal, financial and relational issues afforded by IFAD's daily operating environment will help Pathway participants to ultimately transition into a variety of professions across the public, non-profit and for-profit sectors. Participants will also benefit from training and career development support offered by the IFAD human resource department.

Outreach is underway with a select number of foundations to collaborate on the Professional Pathways Programme. The Programme will add a valuable last mile element to a foundation partner's scholarship investment, ensuring that high-potential leaders are provided wth the full spectrum of support to help secure a productive professional career.

Accelerator Fund

The scale and global reach of IFAD's operations combined with its mandate and network of partners provides a unique pathway to accelerate innovations for smallholder agricultural productivity and sustainable rural livelihoods. At the same time, a number of leading philanthropic foundations are identifying and piloting innovative technologies and approaches to rural development, however may lack the substantive resources or geographic reach needed to truly take successful models to scale. Innovation challenges, social entrepreneurship awards and idea labs are gaining traction but generally within select countries or a region. The greater risk appetite held traditionally by philanthropy is indeed what enables these innovations, and can be a powerful asset to mesh with the rural development programmes financed by IFAD.

To leverage this potential win-win, IFAD is seeking a core group of foundation partners to create a new collaboration model designed to accelerate successful approaches and

technologies incubated by philanthropy via the IFAD global portfolio. IFAD will bring its financing, local relationships and global programme of work – in addition to country-based staff, project delivery and M&E frameworks – as a pathway to scale the successful models and innovations fostered by foundations. Foundations will bring their proven success models and targeted funding to support the uptake of innovations and new business models where close alignment with national priorities are identified.

The Accelerator Fund will have the objective of scouting, supporting and scaling innovations for smallholder agricultural productivity and sustainable rural livelihoods. Funding may include support for mainstreaming selected innovations within IFAD-financed projects or specialized technical assistance and policy engagement activities.

In line with shared strategic priorities, the Accelerator Fund would focus on the themes of resilience, food security and nutrition, poverty reduction, women's economic empowerment and smallholder agricultural development.

Proposals for support will be indentified by calls to IFAD country programme managers and from Accelerator foundation partners who may propose specific innovations based on successful pilot interventions or social enterprise models ready for scale. In all cases, the Accelerator will provide support for national priorities as indentified in the COSOP process.

Key to the scaling-up approach of the Accelerator Fund is a strong link with IFAD's existing country programmes. The specific implementation arrangements for each proposal financed by the Accelerator would be decided based on the nature of the proposal itself. In some cases, the most suitable arrangement may be to fully embed the implementation responsibilities within the project management units of established IFAD-financed investment projects. In other cases, implementation may be done by partners working with IFAD-financed projects or grantees working with the foundation partners (for example NGOs, financial institutions, farmers' organisations or private sector entities).

The Executive Board will be kept well informed as development of the Accelerator Fund further advances in early 2017.

Smallholder and SME Investment Finance (SIF)

It is evident that the rural credit gap remains significant for smallholder agriculture and that financial institutions or SMEs are not fully able to reach out and serve the middle/lower part of the smallholder pyramid. Micro-financiers tend to focus on the lower strata for short term needs while social investors, commercial banks and funds for alternative investments associated with particular risk still tend to concentrate on larger sized loans (above US$500,000). However, the average loan size needed by producer associations/farmers organizations and rural SMEs is around US$80,000 for term finance of equipment and working capital.

IFAD's main financial instrument - sovereign lending for public sector financing - has limitations in its capacity to unlock access to financial services for farmers organizations and rural SMEs in the agri-food sector. According to a study conducted by Dalberg in 2011 for IFAD, there are strong arguments for why a direct private sector finance facility would increase IFAD's impact on its target beneficiaries and more effectively leverage additional investments for smallholder agriculture. To service this client segment more effectively, IFAD aims at establishing the SIF to help bridge the persistent gap between demand and supply of financial services.

The SIF aims at providing mostly debt finance in the range of US$30,000 - US$300,000 directly to smallholder inclusive rural and agri-food SMEs and to the larger and more

structured rural producer organizations for working capital to manage their operations, term loans, farms renewal, plantations, irrigation, certification, new technologies, equipment for processing, transformation or for climate adaptation. The SIF would eventually also seek equity and quasi-equity investments, possibly coupled with guarantee and underwriting mechanisms, including through other partners. Depending on resources available the SIF could eventually also take equity stakes in existing impact investment funds – e.g. agriculture SME funds, microfinance institutions, climate insurance funds or others – to enhance financial deepening and increase rural outreach of inclusive financial services for the benefit of smallholder agriculture in IFAD member countries.

The SIF will offer an investment opportunity for donors, DFIs, private sector foundations and investors that have expressed early interest in the concept and are seeking to reach IFAD's target groups to improve production and productivity significantly. The SIF will leverage IFAD's portfolio of public sector-funded programmes, its de-risking mechanisms through IFAD's regular portfolio from replenishment fund, financial instruments, public-private producer partnership mechanism, and mobile information platform, blending opportunities with other partners, its smallholder organizations client base, and its field presence and retailing capacity, garnered over 40 years of work in rural development financing. The IFAD portfolio and de-risking mechanism is the main "pillar" of the Framework for Smallholder Agricultural Finance (SAFIN).

IFAD's portfolio of projects would offer an organized market of producers with better capacity and lower risks and transaction costs that would facilitate direct investments and rural SME financing through the SIF, the second "pillar" of the Framework. While SIF investments and the IFAD portfolio will complement and leverage each other, SIF operations would be assessed and financed separately from IFAD's normal programme and there will be no transmission of financial risks from SIF to IFAD operations. Institutional and legal arrangements are still being designed but they will effectively separate the assets and liability of the SIF from those of IFAD and ensure that no IFAD core resources will be used to discharge liabilities or meet losses, if any, arising from the operation of the SIF.

The SIF will need to be capitalized as it is not envisaged to use IFAD core replenishment resources for this purpose. Conscient of the relatively higher risk environment, and the fact that internal capacity will need to be built to service the SIF, it is proposed to start conservatively so as to prove the concept and grow progressively as SAFIN demonstrates to be a valid response to SME financing needs.

To facilitate and accompany SIF business initiatives, IFAD will set up and manage a Technical Assistance Facility (TAF) to provide advisory services to farmers organizations and rural SMEs, allowing them to access new opportunities for partnerships and business development. The expected needs of technical assistance include institutional strengthening and capacity building for the preparation of business deals, brokerage services for business partnerships between private sector and farmers organizations, product development, etc. Intermediation and match-making has often proved to be a major constraints in the capacity of smallholder organization and private businesses to develop joint business plans of the quality required for adequate decision making. While the majority of IFAD supported projects already include capacity building components for farmers organizations, some governments are reluctant to borrow for technical assistance related to private sector activities or SMEs operations and to outsource such services to private professional service providers. Therefore, the TAF will be seeking to raise grant funds and to partner with other institutions including FAO, consultancy firms and specialized technical agencies to provide support for SAFIN operations and private sector development, particularly those funded by the SIF.

In summary, SIF is one of the three pillars of the SAFIN Framework as shown in the figure below: